

أيها الجمع الكريم،

إنّ جدّار العار غير أخلاقيّ، ويتنكّر لمبادئ الجيرة والإنسانيّة. ومن ثمّ يجب فضح مصمّيه وممولّيه، ومقاطعة كلّ داعميه. إنه، كجدار الفصل العنصريّ الذي بناه العدو الإسرائيليّ مع الضفّة الغربيّة، غير شرعيّ، ويتناقض مع كلّ دعاوى «الانفتاح» و«حوار الحضارات..» ولن يكون مصيره، في النهاية، إلاّ كمصير جدار برلين، أو كمصير الجدران التي بناها «سلاح المهندسين في جيش الولايات المتحدة» نفسه لصدّ إعصار كاتارينا في نيو أورلينز... دون جدوى. ودورنا في هذه المرحلة، هنا، من بيروت، هو أن نسهم ولو في فتح «ثغرات أخلاقيّة» في هذه الجدران العنصريّة الإجراميّة تعجّل في زوالها.

نشكر لكم حضوركم وإصغاءكم

رسالة مفتوحة إلى النواب اللبنانيين من «حملة وقف جدار العار»

حضرات النواب الكرام،

تحية طيبة وبعد،

فإننا نودّ أن نحيطكم علماً بأنّ الشركة المسؤولة عن بناء الجدار الفولاذيّ تحت الأرض بين مصر وغزّة (فلسطين) تعمل أيضاً في لبنان على تنفيذ أحد المشاريع في مدينة صيدا.

هذا الجدار، كما لا يخفى عليكم، يساهم إسهاماً كبيراً في خنق أهل غزّة. فهو يحطّم الأنفاق التي بنوها منذ بدء الحصار الإسرائيليّ عليهم عام ٢٠٠٧. وبحسب كارين أبو زيد، المفوض العامّ للأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم (الأونروا)، فإنّ الأنفاق تؤمّن ٦٠٪ من حاجيات الغزويين اليومية مثل علب الحليب، والأطعمة، وموادّ البناء، والقرطاسيّة، والكتب، والوقود، والأحذية، وقطع غيار السيارات.... وقد بنى الفلسطينيون تلك الأنفاق بعد إغلاق الحكومة المصريّة لمعبر رفح.

أيها النواب اللبنانيون،

كلّنا يحتاج إلى بنى تحتيّة متطوّرة في صيدا وبيروت وعكار وكسروان والشوف، وفي جميع مناطق لبنان. لكنّ ذلك ينبغي ألاّ ينسبنا أنّ «شركة المقاولين العرب» المصريّة، المسؤولة اليوم عن مشروع صرف مياه صحيّ في صيدا، مسؤولة أيضاً عن بناء جدار العار والقتل ضدّ الفلسطينيين الذين تجمّعنا بهم أوامر الأخوة والجيرة والأمال المشتركة في التخلّص من الاحتلال الإسرائيليّ.

حضرات النواب الكرام،

ربّما فات الأوان لفسخ العقد الذي أبرمه «مجلس الإنماء والإعمار» مع شركة المقاولين العرب. لكنّ ذلك لا يمنعكم من أن تطالبوا الحكومة ومجالسها وأدواتها بعدم التعاقد مع هذه الشركة في مشاريع في المستقبل ما لم تتوقّف عن بناء جدار العار... علماً أنّ هذا الجدار هو من تصميم «سلاح المهندسين في جيش الولايات المتحدة الأميركيّة».

بعضكم قد يقول إنّ بناء الجدار هو من حقّ مصر لأنها تدافع عن سيادتها ضدّ المتسلّكين والمهريّين والعاثين بأمنها. لكنّ غزّة لم تشكل في أيّ يوم من الأيام خطراً على سيادة مصر. ثمّ إنّ الدفاع عن سيادة مصر لا يكون بانتهاك حقّ الحياة في فلسطين!

أيها النواب،

إنّ السكوت عن شركة تعمل في بلادنا وترتكب الجريمة الموصوفة في حقّ أشقائنا وشقيقاتنا مشاركة في الجريمة. لذا نناشدكم رفع الصوت عاليّاً ضدّ ارتكابات هذه الشركة بحقّ مواطني غزّة، وضدّ أن يتعاقد «مجلس الإنماء والإعمار» معها مادامت ضالعة في بناء جدار العار.

وشكراً لكم

بيروت في ٣/٣/٢٠١٠

للاتصال: stopgazawall@googlegroups.com